ما خرج عن الأصل في اللفظ المفرد والمثنى والمجموع

دراسة نحوية دلالية

د. حمود بن حماد الربعي*

h22h33@hotmail.com

ملخص:

يناقش هذا البحث أنماط الخطاب الخارجة عما وضعت له في الأصل في اللفظ المفرد والمثنى والمجموع، محاولًا تتبع المنحى الدلالي لتلك الأنماط، دارسًا لها من وجهتها النحوية. وقد افتتح البحث بمقدمة، تلاها الأنماط الخارجة عن الأصل في اللفظ المفرد والمثنى والمجموع، وختم البحث بخاتمة تضمنت أهم نتائجه، التي كان من أبرزها: أن الأصل استعمال كل واحد في موضعه، ولا يخرج عنه، ولو اقتُبس شيء من هذا كله لالتبست الدلالات، ولاختلطت الموضوعات، والقياس عليها فيه هدم للقواعد وإثبات لأحكام بأشياء محتملة التأويل. والأجود قصر الأنماط الخارجة عن الأصل على المسموع، وأن استخدام المفرد لخطاب الجمع لا يصح؛ لأن من ضوابط استعماله عند العرب أن يذهب بالمفرد إلى الجمع اعتبارًا بمَن معه، بخلاف ما يُحتج به بأنه يحمل معنى المشاركة؛ فهذا ليس موضعه.

الكلمات المفتاحية: الأصل؛ دلالة؛ مفرد؛ مثنى؛ نحو.

*أستاذ النحو والصرف المساعد - قسم اللغة العربية - كلية اللغة العربية- جامعة القصيم -المملكة العربية السعودية.

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
الآداب للدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508

Dual and Plural Terms

Semantic and Grammatical Study

Dr. Hamoud bin Hammad Al-rabei*

h22h33@hotmail.com

Abstract:

This research discusses patterns of discourse extracted from what was extracted from the base in the singular, dual and plural, trying to follow the semantic direction of these patterns and studying the grammatical approach. The research was opened with an introduction and a brief preface of the origin of the term and its semantics. The study then reviewed the patterns extracted from the base in the singular, the dual and the plural, and it is has ended with a conclusion that includes the most important results. The most prominent results are: that the base is the use of each subject, and does not come out of it, even if quoted any of this to offset the semantics, and mixed topics. The measuring them will lead to the demolition of the rules and proof of the provisions of things that its interpretation is possible. The best thing is limiting patterns out of the base from the audio, and that the use of the researcher for the discourse of plural is not valid; because the used principals of the Arabs is that the individual becomes as a combination with it, contrary to what is claimed that it carries the participation meaning; this is not its place.

Key Words: The Origin, Semantic, Single, Dual, Towards.

* Professor of Syntax and Morphology - Department of Arabic Language - College of Arabic Language - Qassim University - Saudi Arabia.

المقدمة:

يناقش هذا البحث أنماطًا خرجت عن الأصل في اللفظ المفرد والمثنى والمجموع، وما دعاني إليه هو التأمل والتفكر حول استعمالات متعددة في الخطاب اللغوي، مضافا إلى ذلك استعمالنا المتعدد لضمير الجمع في المفرد، وأخص بالذكر ما يحدث في المناقشات العلمية، وهذا ما أثار عندي عدة تساؤلات، منها: هل الاختلاف نابع عن اللهجات العربية، أو أنه أصول سار عليها العرب وقررها النحاة؟

وقد حاولت الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال استقراء كتب معاني القرآن، وكتب المفسرين النحاة، وكتب القراءات، وكتب النحاة، ثم ارتأيت أن أشير إلى الأصل في اللفظ، بمعنى تحديد ضوابط المصطلح؛ حتى يمكن تحليل هذه الأنماط الخارجة عن الأصل.

وقد قمت في هذا البحث بجمع ما اهتديت إليه من هذه الأنماط الخارجة عما وضعت له في الأصل، في المفرد والمثنى والجمع، مع دراستها من وجهتها النحوية والدلالية، فأوضحت ما ذكره النحاة في هذه الاستعمالات، مع التماس الفرق بينها من الناحية الدلالية من خلال مظانها.

وقد انتظم هذا البحث في مقدمة، وخمسة مطالب، فأما المطالب فهي:

المطلب الأول: استعمال المفرد في موضع الجمع.

المطلب الثاني: استعمال الجمع في موضع المفرد.

المطلب الثالث: وقوع المثنى موقع المفرد، أو العكس.

المطلب الرابع: إطلاق الجمع على المثنى.

المطلب الخامس: إطلاق المثنى على الجمع.

وذيلت البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج، وثبت بالمصادر والمراجع.

وبعد البحث والاستقراء وجدت أن ماخرج عن الأصل في اللفظ المفرد والمثنى والمجموع ينحصر في المطالب الآتية:

المطلب الأول: استعمال المفرد في موضع الجمع

مما جاء في القرآن الكريم على لفظ الواحد ويراد به الجميع قوله تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا﴾، [النساء: 4]، قال سيبويه: وإن شئت قلت في الكلام: أَنْفُسًا.
ومثله: قَرَرْنا به عينًا، وإن شئت قلت: أَعْيُنًا[1].

وعلل ذلك ابن الوراق بأن (النَّفس وَالْعين) فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ جَمِيعًا يُرَاد بهما الْجمع، فَاكْتفى بِالْوَاحِدِ فِيهِ، لدلَالَة الْكَلَام عَلَيْهِ على الْإِرَادَة، وَإِن شِئْت جمعت مثل هَذَا على الأَصْل، وَلَا يجوز إِدْخَال الْألف وَاللَّام فِي (النَّفس وَالْعين)؛ لِأَنَّهُمَا منصوبان على التَّمْيِيز، والتَّمْيِيز لَا يكون إِلَّا نكرَة، وهو مذهب سيبويه.

ومثله: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ [غافر: 67]؛ فإنه أفرد في الآيتين؛ لأنهما أخرجا مخرج التمييز[2]، كما تقول: زيدٌ أَحْسَنُ النَّاسِ ثوبًا، وأَفْرَهُ النَّاسِ مركبًا، وَأَنَّهُ لَيَحْسُنُ ثوبًا، ويَكْثُرُ أَمَةً وعَبْدًا، وَقد قَالُوا فِي قَول الْعَبَّاس بن مرداس قَوْلَيْنِ وَهُوَ:

فَقُلْنَا أسْلِمُوا إنّا أخوكُمْ فَقَدْ بَرِئَتْ مِنَ الإحَنِ الصُدورُ[3]

فَقَالَ بَعضهم: أَرَادَ إِنَّا إخوتكم، فَوضع الْوَاحِد مَوضِع الْجَمِيع.

وَقَالَ آخَرُونَ: لَفظه لفظ الْجمع من قَوْلك: أَخ وأخون، ثمَّ حذف "النُّون" وأضاف كَمَا تَقول: مسلموكم، وصالحوكم، وَتقول على ذَلِك: أَب وأبون، وَأَخ وأخون[4].

ومثل ذلك في الشعر، قول الشاعر:

كُلُوا فى بَعْضِ بَطنِكُمُ تَعِفُّوا فإنّ زمانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ[5]

أراد: في بطونكم، فَاكْتفى بِالْوَاحِدِ عَن الْجمع؛ لِأَن إِضَافَة الْجمع تدل على أَن الْبَطن بِمَنْزِلَة الْبُطُون.

وقال آخر:

لا تُنكِرُوا القَتْلَ وقد سُبِيْنَا في حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وقد شَجِيْنَا[6]

أراد: في حلوقكم.

قال سيبويه: "وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدًا، والمعنى جمع حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام"[7]، قال أبو سعيد السيرافي: يعني ليس بمستنكر في كلام العرب أن يكون اللفظ واحدًا، ويكون عبارة عن جميع، ولاسيما في باب العدد، كما قلنا في: "عشرين درهمًا"، و"مائة درهمٍ"، وقد استعملت العرب لفظ الواحد بمعنى الجميع في الشعر، لمّا لم يستعمل في الكلام؛ لأن من كلامهم في مواضع كثيرة العبارة عن الجميع بواحد، فحمل الشاعر هذا المعنى بأن استعمل لفظ الواحد بمعنى الجمع في غير تلك المواضع"[8].

وذهب أبو حيان إلى أن الإفراد في (النفس، والعين) أولى من الجمعية؛ لأنه أخصر، ولأنه يدل على أنه أريد به الجمع لجمع ما قبله؛ إذ معلوم أن الجمع لا يكونون ذوي نفس واحدة ولا ذوي عين واحدة[9].

وعدَّ في موضع آخر إطلاق الجمع على المفرد من أقبح الضرائر نقلًا عن سيبويه، ومرادهم في الشعر: جُلُودُها، وبُطُونِها، وحُلُوقِكُم. ناقلًا ما حكاه الأخفش عن العرب: دينارُكم مختلفة، يريد: دَنانيرِكُم، وحملوه على الشذوذ(10).

وذهب صاحب البديع ابن الأثير الجزري -بعد أن أورد الآيتين الكريمتين: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء:4]، وقوله تعالى:﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾﴾ [الكهف:103]- إلى أن الصواب في هذا أن يقال: كّل محلّ يلتبس، فالصّواب ارتكاب الأصل فيه، ألا ترى أنّ"

النفس" في الآية غير ملتبسة الأمر؛ فوحّدت، والأعمال لو أفردت لالتبس أمرها، ولظنّ أنّ الخسارة التى يتفاوتون فيها إنمّا هي عمل واحد[11].

والذي يظهر لي أن إفراد المباين بعد جمع إن لم يوقع في محذور فهو أولى، كما ذهب إليه ابن مالك[12]، فيختار إفراده إذا لم يوقع في محذور كقوله تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء: 4] فالإفراد في هذا النوع أولى من الجمع؛ لأنه أخف، والجمعية مفهومة مما قبلُ، فأشبه مميز "عشرين" وأخواته. فإن أوقع الإفراد في محذور لزمت المطابقة كقولك: كَرُمَ الزيدون آباءً، بمعنى: ما أكرمهم من آباء، فلا بد من جمع المميز؛ لأنه لو أفرد لتوهم أن المراد كون أبيهم واحدًا موصوفًا بالكرم. وفي الجمع أيضا احتمال أن يكون المراد كرُم آباء الزيدين، ولكنه مغتفر؛ لأن اعتقاده لا يمنع من ثبوت المعنى الآخر.

- **ومن مواضع هذا النمط**

أ- إذا عطف الجمع غير العاقل على الواحد غير العاقل، أو العكس، فإنهما يوصفان ويخبر عنهما بلفظ المثنى، ويجعل الجمع كالواحد.

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً ﴿١٤﴾﴾ [الحاقة: 14]، قال: **(دكتا)** بالتثنية، ولم يقل: فدككن؛ لأنه جعل الجبال كالواحد[13].

وقوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا﴾ [الأنبياء: 30]. الضمير في (كانتا) يعود على السماوات والأرض بلفظ التثنية، والمتقدم جمع[14].

وذكر السمين الحلبي عدة أوجه في الآية الكريمة[15]، أحدها: ما ذكره الزمخشري، قال: "كانتا"، دون "كنّ"؛ لأنَّ المرادَ جماعةُ السماواتِ وجماعةُ الأرَضين. ومنه قولهم: لِقاحان سَوْداوان، أي: جماعتان. فَعَلَ في المضمر نحوَ ما فَعَل في المظهر[16]. الثاني: قال أبو البقاء: الضميرُ يعودُ على الجنسين[17]. الثالث: قال الحوفي: قال: ﴿كَانَتَا﴾، والسماوات جمعٌ؛ لأنه أراد الصِّنْفَيْنِ[18].

وتبعه ابن عطية[19] في هذا فقال:﴿رَتْقًا﴾ مصدر وصف به كالزوْر، والعدْل، وقال: ﴿كَانَتَا﴾ من حيث هما نوعان، ونحوه قول القطامي:

ألم يُحْزِنْكَ أنَّ جبالَ قيسٍ وتَغْلِبَ قد تباينتا انقطاعا[20]

و﴿رَتْقًا﴾: خبرٌ. ولم يُثَنَّ؛ لأنَّه في الأصلِ مصدرٌ. ثم لك أن تجعلَه قائمًا مقامَ المفعولِ، كالخَلْقِ بمعنى المَخْلوق، أو تجعلَه على حَذْفِ مضافٍ أي: ذواتَيْ رَتْقٍ[21].

ب- ومنه الفعل وما جرى مجراه إذا قُدِّمَ على الفاعلِ وُحِّد، وإن جرى على مثنى أو مجموع. تقول: مررت بالرجلين الظريف أبواهما، وبالرجال الكريم آباؤهم. ومنه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء:75].

وإيضاح هذه المسألة أنَّ الصفة إذا كان معناها للموصوف حقيقة أو مجازًا رفعت ضمير الموصوف، وطابقت الموصوف في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، تقول: مررت برجلٍ عاقلٍ، وبرجلين عاقلين، وبرجالٍ عاقلِين أو عقلاء، وبامرأةٍ عاقلةٍ، وبامرأتين عاقلتين، وبنساء عاقلاتٍ أو عواقل.

إلا إذا منع مانع من المطابقة، ومنها: ما لا يقبل التذكير ك "رَبْعَة"، ومنها ما لا يقبل التأنيث ك "جَرِيْح"، ومنها ما لا يقبل التثنية ولا الجمع ولا التأنيث ك"أَفْعَل مِن"، وكالمصدر إذا وُصف به في أفصح اللغتين.

وإن رفعت الصفة السببي مسندة إلى جمع فهو أولى من إفرادها، فمن الصفات ما لا يمكن تكسيره، فيكون الإفراد فيه أحسن، نحو: فُعَّال، فتقول: مررت برجلٍ شُرَّابٍ آباؤه. ومثال ما يمكن تكسيره: كريم، وحَسَن، فتقول: مررت برجالٍ حِسَانٍ غلمانُهم.

وذكر سيبويه -رحمه الله- أن (حِسَان) في قولك: مررت برجلٍ حِسَانٍ قومُه، ليس جاريًا مجرى الفعل، وإنما يجري مجرى الفعل ما دخله الألف والنون في التثنية والواو والنون في الجمع، ولم يغيره، نحو قولك: حَسَن وحَسَنان وحَسَنون، فالتثنية والواو والنون لم تغير الواحد.

أما (حِسَان) فإنه اسم كُسر عليه الواحد، فجاء مبنيًا على مثال كبناء الواحد، وخرج من بناء الواحد إلى بناء آخر، لا تلحقه في آخره زيادة للتثنية والجمع بالواو والنون.

وذهب إلى أن ما كان يجمع بغير الواو والنون، نحو: حَسَن وحِسَان، فإن الأجود فيه أن تقول: مررتُ برجلٍ حِسَانٍ قومُه. وما كان يجمع بالواو والنون، نحو مُنطلِق ومُنطلقِين، فإن الأجود فيه أن يجعل بمنزلة الفعل المقدم، فتقول: مررتُ برجلٍ مُنطلِقٍ قومُه[22].

وضعف أبو حيان جمع الجمعين الصفة والسببي نحو: مررتُ برجلٍ كريمِين آباؤه، على لغة (أكلوني البراغيثُ)[23].

ج- ومنه وقوع المصدر خبرًا عن الاسم، تقول: هؤلاء عَدْل، أي: عُدُول، ومنه قوله تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ضَيۡفِي﴾ [الحجر:68]، يوحَّد ويذكَّر غالبًا[24]، ويجوز تثنيته فيقال: ضَيْفَان، وجمعه فيقال: ضِيْفَان وضُيُوف. ومنه قوله تعالى: ﴿وَهَلۡ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلۡخَصۡمِ﴾ [ص:21]. وقد يطابق، ومنه: ﴿لَا تَخَفۡۖ خَصۡمَانِ﴾ [ص:22]، و ﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ﴾ [الحج:19].

د- ومنه ما جاء على (فَعُول) و(فَعِيل) اسمًا[25]، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُمۡ عَدُوّٞ لِّيٓ﴾ [الشعراء:77]، أي: أعداء. وقوله تعالى: ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٞ﴾ [التحريم:4]، أي: ظهراء. ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا﴾[النساء69]، و﴿خَلَصُواْ نَجِيّٗاۖ﴾ [يوسف:80].

وتقول العرب: هم صديق[26]، أي: أصدقاء.

هـ- (أَفْعَل) التفضيل، إذا أضفته إلى معرفة يستوي فيه المفرد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث. فيقولون للاثنين: هذان أفضل الناس. ومنه قوله تعالى: ﴿إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشۡقَىٰهَا ١٢﴾[الشمس:12]، يقال: إنهما كانا اثنين: فلان بن دَهْر، وقَدَّار[27].

وتقول: فلانةٌ خيرُ الناس، ولا تقل: خِيرةُ الناس؛ لأنه في معنى (أَفْعَل) [28].

المطلب الثاني: استعمال الجمع في موضع المفرد، وله أغراض، منها

أ- أن يعبر عن الواحد بلفظ الجمع اعتبارًا بمن معه

قال الفراء بعد إيراده قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَٰهُمْ فَكَانُوا۟ هُمُ ٱلْغَٰلِبِينَ﴾[الصافات:19]: جعلهَما كالجمع، ثُمَّ ذكرهما بعد ذَلِكَ اثنين، وهذا من سعة العربية: أن يُذهب بالرئيس: النَّبِيّ والأمير وشبهه إلى الجمع لجنوده وأتباعه، وإلى التوحيد؛ لأنه واحد فِي الأصل. ومثله﴿عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ﴾ [يونس:83]، ورُبّما ذهبت العرب بالاثنين إلى الجمع كما يُذهب بالواحِدِ إلى الجمع، ألا ترى أنك تُخاطب الرجل فتقول: ما أحْسَنتُم ولا أجْمَلتُم، وأنت تريده بعينه، ويقول الرجل لِلْفُتْيا يُفتي بِهَا: نحن نقول: كذا وكذا. وهو يريد نفسه. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ﴾ [ص:21] ثُمَّ أعاد ذكرهما بالتثنية إذ قَالَ: ﴿خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [ص:22][29].

ومثله قوله تعالى:﴿بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل:35] وَكَانَ رسولُها -فيما ذكروا- امرأة واحدة فجمعت؛ لذلك قال: ﴿فَلَمَّا جَآءَ سُلَيْمَٰنَ﴾ [النمل:36] يريد: فلما جاء الرسول سُلَيْمَان، وإنما قالت هي: (المرسلون)، فجمعت؛ لأن الرسول لا بد له من خدمة وأعوان، فجمعت على ذلك المعنى. وقيل: بل كانوا جماعة، وإنما قال: ﴿جَآءَ﴾ فوحّد على معنى الجمع، دل على ذلك قراءة ابن مسعود: ﴿**فلما جاؤوا سُلَيْمَان**﴾[30]، لِمَا قَالَ: (الْمُرْسَلُونَ) صلح (جاؤوا) وصلح (جاء) لأن المرسل كان واحدًا، يدل على ذلك قول سليمان: ﴿ٱرْجِعْ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل:37] [31].

وقالت: ﴿مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم﴾ [النمل:35] تريد به سليمان وحده؛ لأن الملوك يخاطبون مخاطبة الجماعة، كما يخبرون عن أنفسهم بلفظ الجماعة[32].

ومثله قوله تعالى: ﴿فَأْتُواْ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ٣٦﴾ [الدخان:36] فهم يخاطبون النبي- صلى الله عليه وسلم- وحده، وهو كقوله:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الطلاق:1]، وفِي كَثِير من كلام العرب تجمع العرب فعل الواحد، ومِنْهُ قول اللَّه -عزَّ وجل-: ﴿قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون:99][33].

ب- التعظيم

قال الزجاج في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون:99]، "...، وهذا لفظ تعرفه العَرَبُ للجليل الشأن يخبر عن نفسه بما يخبر به الجماعةُ، فَكذلك جاء الخطاب في ﴿ٱرْجِعُونِ﴾"[34].

وذكر الواحدي أن الفراء، والزجاج، وجميع أصحاب العربية قالوا: قوله: ﴿ ٱرْجِعُونِ﴾، وهو يريد الله -عز وجل- وحده، فجاء الخطاب في المسألة على لفظ الإخبار؛ لأن الله -عز وجل- قال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَإِلَيْنَا ٱلْمَصِيرُ﴾ [ق: 43] وهو وحده يحيي، وهذا لفظ تعرفه العرب،...[35].

وَقيل: معناه التكرير: ارجعن ارجعن ارجعن، فَجمع فِي المخاطبة ليدل على معنى التكرير[36].

وروي عن ابن جريج أنه قال -في هذه الآية-: إنّهم استغاثوا بالله -سبحانه- في أول الخطاب، ثم رجعوا إلى مسألة الملائكة الرجوع والرد إلى الدنيا[37].

وذكر الواحدي أن المبرد اختار هذا الوجه، فقال: ﴿ارْجِعُونِ﴾ خطاب للملائكة بعد أن قال: ربِّ، مستغيثًا[38].

وعقب عليه بأن مثل هذا يكثر في الكلام عن العرب أن يخاطبوا أحدًا ثم يصرفون المخاطبة إلى غيره؛ لأنَّ المعنى مشتمل على ذلك، قال النابغة الذبياني:

يا دارَ مَيَّةَ بالعَلْياءِ فالسَّنَدِ أَقْوَت وطالَ عليها سالِفُ الأبدِ[39]

فدعا أولًا، ثم حدَّث عنها[40].

وقال أبو السعادات ابن الجزري: "ويلزم أوّل الفعل المضارع إحدى الزوائد الأربع التى هي: الهمزة، والنون، والتّاء، والياء، فالهمزة للمتكلّم، نحو: أقوم، وأقعد، وأنطلق، وأستخرج، والنّون للمتكلّم إذا كان معه غيره، نحو: نقوم، وننطلق، ونستخرج، وللمتكلّم العظيم فى نفسه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَإِلَيْنَا ٱلْمَصِيرُ﴾ [ق:43]"[41].

ج- أن يكون المراد من لفظ الجمع الجنس، فيخبر به عن الواحد

ذكر الفراء أن العرب تذهب بالواحد إلى الجمع، وبالجمع إلى الواحد، ترى الرجل عَلَى البِرذَون فتقول: قد أخذتَ فِي ركوب البراذين، وترى الرجل كثير الدراهم، فتقول: إنه لكثيرُ الدرهمِ. فأدّى الجمع عَن الواحد، والواحد عَن الجمع. ومثله قولهم: عَلَيْهِ أخلاقُ نعلَين، وأخلاقُ ثوبٍ[42]، قال الشاعر:

جاء الشتاءُ وقمِيصِي أخلاقْ شراذمٌ يضحكُ مِنْه التوّاقْ[43]

قال السيرافي: حكى سيبويه أن (أفْعَال) تكون للواحد، وذكر أن بعض العرب يقول: هو الأنعام، واستشهد أيضًا بقوله عز وجل: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ﴾ [النحل:33]، وحكى عن أبي الخطاب الأخفش أن بعض العرب يقول: هذا ثوبٌ أَكْيَاشٌ، ومن الناس من يقول: إن (أَكْيَاش) جمع، وإن كان واقعًا على الثوب، كما يقول: قميصٌ أخلاقٌ، ويراد بها قطع فيها خلوقة فجاء بها لأنها قطع، قال الشاعر:

جاء الشتاءُ وقمِيصِي أخلاقْ شراذمٌ يضحكُ مِنْه التوّاقْ

و(شراذم) من ألفاظ الجمع التي لا خلاف فيها، وإنما أراد قطع القميص، ومثله قولهم: برمةٌ أعشارٌ، وسراويلُ أسماطٌ[44]، ونطفةٌ أمشاجٌ، لما كانت البرمة من أعشار هي قطعها، والنطفة مركبة من أشياء كل منها مشيج، كان كل منها مجموع أجزاء فجاز وصفه بالجمع[45].

ومثله قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ ﴾ [الزمر:23] فوُصِفَ (كتاب) وهو مفردٌ بـ(مثاني) وهو جمعٌ؛ لأنَّ الكتابَ مشتملٌ على سورٍ وآياتٍ[46].

ومثله قول العرب: شابَتْ مفارقُه، وللإنسان مفرق واحد، والعرب يقدرون تسمية الجزء باسم الكل، فيوقعون الجمع موقع الواحد. ويقولون: غليظُ الحواجب والوجنات والمرافق، وعظيمة الأوراك[47]، وذهب السيوطي إلى أنه مسموع ولا يقاس عليه، وقاسه الكوفيون وابن مالك إذا أُمن اللبس، وهذا الأسلوب جائز على قَاعِدَة الْكُوفِيّين من الْقيَاس على الشاذ والنادر[48].

وذهب أبو حيان إلى أن هذا من لفظ الجمع وليس بجمع في المعنى، وهو على قسمين:

أحدهما: معناه التثنية، وهو مقياس في كل شيئين من شيئين، نحو: قطعتُ رؤوس الكبشَين، وغير مقياس نحو قولهم: رجلٌ عظيم المناكبِ، وامرأةٌ عظيمةُ المآكمِ وضخمةُ الأوراك.

والثاني: معناه الإفراد، وليس بمقياس، نحو قولهم: شابتْ مفارقُه، وجمل ذو عثَانِينَ، وقول امرئ القيس:

يَزِلُّ الغُلامُ الخِفُّ عَنْ صَهَواتِه ويُلْوِي بأَثْوابِ العَنِيفِ المُثَقَّلِ[49]

وكأنه جعل كل جزء من المفرق والعثنون والصهوة: مفرقًا وعثنونًا وصهوة، على طريق المبالغة في العظم[50].

وذهب في موضع آخر إلى أنهم قد يوقعون الجمع موقع المفرد، كما في: شابَتْ مفارقُه، وقول امرئ القيس السابق، وليس إلا مفرقًا واحدًا وصهوة واحدة.

وحُكِمَ عليه بأنه من المسموع، ولم يقس النحويون على شيء منه، إذ الأصل استعمال كل واحد موضوعه، ولا يخرج عنه، ولو اقتبس شيء من هذا كله لالتبست الدلالات، ولاختلطت الموضوعات[51]، وهو قول وجيه.

وذهب بعض المحدثين، ومنهم إبراهيم أنيس إلى أنه: "مهما أجهد اللغويون أنفسهم في تبرير مثل تلك الاستعمالات فلن يستطيعوا إنكار أنها لاتمت للمنطق العام بصلة؛ لأن للغة منطقها الخاص"[52].

والذي أميل إليه أن ذلك خاص بالمسموع، ولا يقاس عليه؛ حتى لا تختلط الدلالات، والله أعلم.

ومن الأمثلة على الجمع يراد به الواحد:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ﴾ [الحجرات: 4] قالوا: إنه رجل واحد من بني تميم، فأخرج الخبر عنه مخرج الجماعة[53].

ومنه قوله تعالى: ﴿نَقُصُّ عَلَيْكَ﴾ [يوسف:3]، ﴿نَتْلُواْ عَلَيْكَ﴾ [القصص:3]، ﴿وَقَالَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل:16]، ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر:33]، ﴿وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٤٠﴾﴾ [غافر:40]، ﴿وَإِنَّآ إِذَآ أَذَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِنَّا رَحْمَةً فَرِحَ بِهَا﴾ [الشورى:48]﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿١١﴾﴾ [الحجرات:11]،﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [الجن:23].

المطلب الثالث: وقوع المثنى موقع المفرد، أو العكس

يعقب الإفراد التثنية في كل اثنين لا يغني أحدهما عن الآخر، كالعينين والأذنين والجفنين والجوربين، ونحو ذلك، فيقال: عيناه حَسَنَتَان، وعيناه حسنةٌ، وعينُه حسنةٌ، وعينُه حَسَنَتَان. وهو الأكثر؛ لأنه الأصل[54].

وقد تحصل المعاقبة بين الإفراد والتثنية، وإن لم يكونا في غير ما تقدم الكلام عليه، كاليدين والجفنين، فمن وقوع المفرد موقع المثنى[55] قوله تعالى: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[56] [الشعراء:16]، وقوله تعالى:﴿إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾[57] [ق:17].

ومن وقوع المثنى موقع المفرد قول الشاعر:

إذا ما الغلام الأحمق الأم سافَني بأطراف أنْفَيْهِ استمر فأسرعا[58]

يريد: بأنفه.

وذهب أبو حيان إلى أنه يمكن تأويل هذه الأدلة، فقد ذكروا أن (رسول) يكون مصدرًا بمعنى الرسالة، فإذا كان كذلك كان من باب (الزيدان خَصْمٌ). وأما (قَعِيد) فيحتمل وجهين:

أحدهما: الحذف، أي: عن اليمين قَعِيد، وعن الشمال قَعِيد، فدل الثاني عليه.

والوجه الثاني: أن يكون (قَعِيد) مما يخبر به عن الواحد والمثنى والمجموع بلفظ واحد، نحو: صديق[59].

وأما "**سافَني بأطراف أنْفَيْهِ**" فإنه عبر عن ثقبي الأنف بقوله: "أنفيه" على سبيل المجاز، ولم يرد الإفراد، ولذلك جمع "بأطراف" لإضافته إلى ما هو مثنى، ويعني به البخشين اللذين للأنف. وذكر أن التأويل الذي حمل عليه ابن مالك يلزم فيه مجازان لا ينقاسان: أحدهما: وضع المثنى موضع المفرد. والآخر: وضع الجمع موضع المفرد، وأما تأويله فيلزم مجازان: أحدهما: مُنقاس، وهو التعبير بـ"أطراف" عن طرفين، فيكون من باب "قطعت رؤوس الكبشين". والثاني: التعبير عن البخشين بالأنفين[60].

قال الدماميني بعد أن أورد هذه الشواهد: "ولا يخفى احتمال هذه الشواهد للتأويل، والأبواب لا تثبت بالمحتملات"[61].

وقد يقع الفعل المسند إلى ضمير واحد مخاطب بلفظ المسند إلى ضمير مخاطبين إذا كان أمرًا أو مضارعًا، والقصد بذلك التوكيد أو الإشعار بإرادة التكرار، فثني ضمير الفاعل وناب عن تكرير الفعل، وإنما ناب عنه لقوة امتزاجهما؛ فكأن أحدهما إذا حضر فقد حضرا جميعًا[62]، وذلك نحو قول الحجاج: يا حَرَسِي اضْرِبَا عنقَه، وقول الشاعر:

فَإِنْ تَزْجُرَانِي يَا ابْنَ عَفَّانَ أَنْزَجِرْ وَإِنْ تَتْرُكَانِي أَحْمِ عِرْضا مُمَنَّعا[63]

وقال آخر:

فقلتُ لصاحِبِي لا تَحْبِسانَا بنَزْعِ أُصُولِه واجْدَزَّ شِيحَا[64]

وجعل بعض العلماء[65] من ذلك قوله تعالى: ﴿أَلۡقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٖ ۝٢٤﴾ [ق:24]، وإليه ذهب البغداديون[66].

واستحسن أبو حيان اعتراض بعض النحويين على هذا الاستعمال؛ إذ التأكيد يناقضه الحذف، فقد زعم الأخفش أن الذين يقولون: جاءني الذي ضربتُ، ويحذف الضمير العائد، لا يقول: جاءني الذي ضربتُه، والذي يحذف العائد إذا أكد قال: جاءني الذي ضربتُه نفسُه[67].

وذهب إلى أن هذا الأسلوب الخطابي الذي أجازه ابن جني والبغداديون وأبو عثمان وابن مالك فيه هدم للقواعد وإثبات لأحكام بأشياء محتملة التأويل، أما قول الحجاج السابق فإنه يحتمل أن يكون وقف على النون الخفيفة فأبدلها ألفًا، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف، وقد حمل قول امرئ القيس (قِفَا نَبْكِ...) على هذا، على تقدير ألا يكون خطابًا لاثنين.

وأما قوله: "فإن تزجراني يا ابن عفان..." فلا يدل النداء لواحد على أن المخاطب واحد، بل يجوز أن يكون الخطاب لاثنين، والنداء واحد، كما يجوز: إن تضربوني -يازيد- أغضب.

وأما قوله: "**فقلتُ لصاحِبِي لا تَحْبِسانَا**..." فيحتمل أن يكون من إبدال نون التوكيد ألفًا في الوقف، وإجراء الوصل مجرى الوقف، ويحتمل قوله: "**فَإِنْ تَزْجُرَانِي**..." هذا التأويل أيضًا[68].

ولم يكتف بهذا فحسب، وإنما عقب على قول ابن مالك: "وجعل بعض العلماء من ذلك قوله تعالى: ﴿أَلۡقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٖ ۝٢٤﴾ [ق:24]" بقوله: "وقول المصنف في الشرح: "وجعل بعض العلماء" هو المازني، قال أبو جعفر النحاس- وقد ذكر قول: إنه من مخاطبة الواحد مخاطبة الاثنين، وذكر قول المازني: إنه على التوكيد-[69] قال: "سكون مخاطبة للملكين"، ثم قال: "وأكثر من

يخلط في هذه الأشياء من ليس بإمام في النحو، وإن كانت له رياسة في الغريب، وإنما ترد هذه الأشياء إلى أهلها"[70].

وفيه دلالة أخرى على أن أبا حيان لا يرتضي هذا الأسلوب مطلقًا.

وقد يطلق المثنى على المفرد؛ لمناسبة رؤوس الآي، والقوافي في الشعر. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ﴾، أجاز الفراء أن يكون من هذا القبيل، وقال: قد يكون في العربية جَنّة، وعبّر بالمثنى لتناسب رؤوس الآي[71].

وأنشد البغداديون:

ومَهْمَينِ قَذَفَين مَرْتَين قطعته بالأَمِّ لا بالسَّمْتينِ[72]

قال الفراء: يريد مَهْمَهًا وسَمْتًا واحدا، وذلك أن الشعر له قواف يقيمها الزيادة والنقصان، فيحتمل ما لا يحتمله الكلام[73].

المطلب الرابع: إطلاق الجمع على المثنى

إذا كان كل واحد من الشيئين متصلًا بصاحبه، وذلك كقولك: ما أَحْسَنَ رؤوسَهما، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم:4]، ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة:38]. وقول العرب: امرأةٌ ذاتُ أوْراكٍ ومآكِم[74].

قال الفراء: "كل شيء موحَّد من خَلْق الانْسَان إِذَا ذكر مضافًا إلى اثنين فصاعدًا جُمِع، وإنَّما اختير الجمع عَلَى التثنية؛ لأن أكثر ما تكون عَلَيْهِ الجوارح اثنين فِي الانْسَان: اليدين والرجلين والعينين، فلمّا جرى أكثره عَلَى هَذَا ذهب بالواحد منه إِذَا أضيفَ إلى اثنين مذهب التثنية، وقد يَجوز تثنيتهما...، وقد يَجُوز هَذَا فيما لَيْسَ من خَلْق الانْسَان، وَذَلِكَ أن تَقُول للرجلين: خلَّيْتما نساءكما، وأنت تريد امرأتين، وخرقتما قُمُصكما...، وإنّما ذكرت ذَلِكَ لأن من النحويين من كَانَ لا

يُجيزه إلا فِي خَلْق الانْسَان، وَكُلٌّ سواء. وقد يَجوز أن تَقُول فِي الكلام: السارق والسارقة فاقطعوا يَمينهما؛ لأن المعنى: اليمين من كل واحد منهما"[75].

وعلل ذلك السيرافي بأن أكثر ما في البدن أعضاء مثناة، فإذا ضم ما في بدن واحد إلى مثله صار جمعًا؛ لأنه يصير أربعة، والواحد المضموم إلى مثله من آخر محمول على الاثنين، والتثنية جمع؛ لأن أحدهما قد جمع مع الآخر وضم إليه، ويستوي لفظ المثنى والجمع للمتكلم؛ لأنه يقول: نحنُ فَعلْنا كذا، إن كانوا اثنين أو جماعة فنحن للاثنين والجماعة، والنون والألف للاثنين والجماعة.

كما فرقوا بين ما في البدن منه واحد، وما في البدن منه اثنان، إذا ضموا أحد الاثنين إلى مثله من آخر فإنه يكون مثنى، وإذا ضموا الواحد إلى مثله فإنه يكون جمعا؛ للفرق[76].

والذي أميل إليه هو أن إطلاق الجمع على المثنى سائغ؛ إذ التثنية أول الجمع؛ لأن الاثنين جماعة، أي: واحد جمعته إلى الآخر. قال سيبويه: وسألت الخليل- رحمه الله- عن: "ما أَحْسَنَ وجوهَهما، فقال: لأن الاثنين جميع"[77]. وتبعه الزجاج، والنحاس، وغيرهما[78].

ومن الأمثلة على إطلاق الجمع على المثنى:

قوله تعالى:﴿وَأَطْرَافَ ٱلنَّهَارِ﴾**[طه:130]** يعني: طرفيه[79]. وقوله سبحانه:﴿وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ﴾ [الأعراف: 150]، ذُكر أنهما لوحان، فجمع في موضع التثنية[80]. وقوله:﴿ أُوْلَٰٓئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾ [النور: 26]، قالوا: إنهما عائشة، وصفوان ابن المعطّل، رضي الله عنهم[81].

المطلب الخامس: إطلاق المثنى على الجمع، وهو قسمان[82]

إما أن يكون مدلوله الكثرة، نحو قوله تعالى:﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك:4][83]، بمعنى ارجع البصر كرّات؛ لأن بعده ﴿ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾،أي: مزدجرًا وهو كليل، ولا يكون

ازدجار وكلال بكرتين فحسب، بل بكرّات[84]. وقولهم: حَنَانَيْكَ، وهَذَاذَيْكَ؛ إذ المراد اتصال الحنان والهذّ[85].

وقول الراجز:

ومَهْمَينِ قَذَفَين مَرْتَين[86]

أي:مَهْمَه بعد مَهْمَه[87].

أ- وإما الجمع من غير اعتبار الكثرة، نحو قوله تعالى:﴿فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡۚ﴾ [الحجرات:10]، أي: بين إخوانكم[88]. وقوله عليه الصلاة والسلام: "البَيِّعَان بالخيار، ما لم يَتَفَرَّقَا"[89]، والمراد: البَيِّعون[90]. وقول الشاعر:

وبين يديها البر منثور

أراد: بين أيديها[91].

والرأي فيه كسابقه، والله أعلم.

الخاتمة والنتائج:

1- ما خرج عن الأصل في اللفظ المفرد والمثنى والمجموع، ينحصر في الاستعمالات الآتية:
استعمال المفرد في موضع الجمع، واستعمال الجمع في موضع المفرد، واستعمال المثنى في موضع المفرد، واستعمال المفرد في موضع المثنى، واستعمال الجمع في موضع المثنى، واستعمال المثنى في موضع الجمع.

2- أن الأصل في اللفظ المفرد والمثنى والمجموع أن يدل على ما وُضع له، فحكم الواحد أن يقع على الواحد، والجمع أن يقع على الجمع، فإذا وقع الجمع على الواحد، فهو كوقوع المؤنث على المذكر، في أنه خارج عن منهاجه.

3- أن الأجود قصر هذه الأنماط الخارجة عن الأصل على المسموع؛ إذ الأصل استعمال كل واحد موضوعه، ولا يخرج عنه، ولو اقتبس شيء من هذا كله لالتبست الدلالات، ولاختلطت الموضوعات، ويمكن القول بأن القياس عليها فيه هدم للقواعد وإثبات لأحكام بأشياء محتملة التأويل. وبهذا نقطع قول المحدثين: مهما أجهد اللغويون أنفسهم في تبرير مثل تلك الاستعمالات فلن يستطيعوا إنكار أنها لا تمت للمنطق العام بصلة؛ لأن للغة منطقها الخاص.

4- يمكن أن نستثني من السابق نمط (إطلاق الجمع على المثنى)؛ وذلك أن إطلاق الجمع على المثنى سائغ؛ إذ التثنية أول الجمع؛ لأن الاثنين جماعة، أي: واحد جمعته إلى الآخر.

5- أن كّل محلّ يلتبس، فالصّواب التزام الأصل فيه.

6- أن إطلاق المفرد على الجمع من أقبح الضرائر عند سيبويه.

7- أن استخدام المفرد لخطاب الجمع لا يصح؛ لأن من ضوابط استعماله عند العرب أن يذهب بالمفرد إلى الجمع باعتبار مَن معه، كأن يُذهب بالرئيس: النبي، والأمير، وشبهه، إلى الجمع؛ لجنوده وأتباعه، وإلى التوحيد؛ لأنه واحد فِي الأصل، بخلاف ما يُحتج به بأنه يحمل معنى المشاركة؛ فهذا ليس موضعه، كما أشرت.

8- أن إفراد المباين بعد جمع إن لم يُوقِع في محذور فهو أولى، فإن أوقع الإفراد في محذور لزمت المطابقة.

الهوامش والإحالات:

(1) ابن السيرافي، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي الريح، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1974م: 104/2.

(2) ينظر: المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت: 173/4، 174. وينظر: الفارسي، الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، القاهرة، ط2، 1988م: 204.

(3) من الوافر. ينظر: العباس بن مرداس السلمي، ديوانه، جمعه وحققه: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1991م: 71، والمبرد، المقتضب: 174/2، ابن الشجري، الأمالي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1991م: 236/2، وأبو حيان، تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1986م: 144.

(4) ينظر: المبرد، المقتضب: 173/4، 174، وابن يعيش، شرح المفصل: 12/4.

(5) من الوافر. ولم أقف على قائله. ينظر: سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م: 210/1، 81/4، وابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985م: 314/1، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، تحقيق: محمد رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م: 582/2.

(6) من الرجز. ونسب إلى المسيب بن زيد مناة الغنوي. ينظر: سيبويه، الكتاب: 209/1، والمبرد، المقتضب، 172/2، وابن جني،المحتسب في تبيين شواذ القراءات، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1994م: 87/2، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار كنوز إشبيليا، الرياض: 83/2.

(7) التذييل والتكميل: 209/1.

(8) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م: 101/2.

(9) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل: 251/9.

(10) السابق: 83/2، 84.

(11) ينظر: ابن الأثير الجزري،البديع في علم العربية، تحقيق: فتحي أحمد، وصالح العايد، منشورات مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط 1، 1420هـ: 208/1.

(12) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، ط1، 1990م: 385/2.

(13) ينظر: الفراء، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م: 181/3.

(14) ينظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1381هـ: 36/2. وينظر: الفراء، معاني القرآن: 181/3، والطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2000م: 580/23.

(15) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق: 147/8.

(16) ينظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ: 113/3. وهو رأي الأخفش. ينظر: معاني القرآن للأخفش: 448/2.

(17) ينظر:أبو حيان، البحر المحيط، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، وشارك في التحقيق: زكريا عبد المجيد النوقي، وأحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993م: 286/6.

(18) السابق: 286/6.

(19) ينظر: عبد الحق بن عطية الأندلسي،المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 1422هـ: 80/4.

(20) من الوافر. ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 270/3، وأبو حيان، التذييل والتكميل: 263/7، وناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط1، 2007م: 3253/7.

(21) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون: 147/8.

(22) ينظر: سيبويه، الكتاب: 41/2، 42. وينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل: 2357/5.

(23) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل: 2357/5، وأبو حيان، ارتشاف الضرب: 2356/5.

(24) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون: 247/8.

(25) ينظر: الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد المفدى، ط1، 1403هـ: 21/3.

(26) ينظر: سيبويه، الكتاب: 136/3.

(27) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 268/3. وقال السمين الحلبي في الدر المصون، 24/11: (أشقاها) فاعل (انبعث) وفيه وجهان: أحدهما: أن يراد به شخص واحد بعينه، وفي التفسير أن اسمه قدار، والثاني: أن يُراد به جماعةٌ، قال الزمخشري: "ويجوز أن يكونوا جماعةً، والتوحيد؛ لتَسْوِيَتِك في أفعلِ التفضيل إذا أضفْتَه، بين الواحدِ والجمع والمذكرِ والمؤنثِ". وينظر: الزمخشري، الكشاف، 760/4.

(28) ينظر: العيني،المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ«شرح الشواهد الكبرى»، تحقيق: علي محمد فاخر، أحمد محمد توفيق السوداني، عبد العزيز محمد فاخر،دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 2010م: 837/2.

(29) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 390/2، 391.

(30) تنظر القراءة في: الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن: 458/19، وعبد الحق بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ: 259/4.

(31) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 293/2، والطبري، جامع البيان في تأويل القرآن: 458/19، ومكي بن أبي طالب القيسي، الهداية إلى بلوغ النهاية، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، ط1، 2008م: 5423/8.

(32) ينظر: مكي، الهداية إلى بلوغ النهاية: 5423/8.

(33) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 42/3، والسمين الحلبي، الدر المصون: 94/8.

(34) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988م: 21/4، 22.

(35) ينظر: الواحدي، التفسير البسيط، حققه مجموعة من الباحثين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1994م: 60/16.

(36) ينظر: مكي بن أبي طالب القيسي،مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم الضامن،مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1405هـ: 505/2.

(37) ينظر: الواحدي، التفسير البسيط: 61/16.

(38) المرجع السابق. ولم أقف على رأي المبرد في كتبه.

(39) من البسيط. ينظر: النابغة الذبياني، ديوانه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، 14، وسيبويه، الكتاب: 321/2، وابن جني، المحتسب: 251/1، والسيرافي، شرح أبيات سيبويه: 66/2.

(40) ينظر: الواحدي، التفسير البسيط: 61/16، 63. وينظر: الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن: 70/19.

(41) ابن الأثير الجزري، البديع في علم العربية: 30/1.

(42) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 427/1.

(43) من الرجز، ولم أقف على قائله، ينظر: الفراء، معاني القرآن: 427/1، 87/2، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه: 495/3، وابن خالويه، ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط2، 1979م: 149، والسمين الحلبي، الدر المصون: 522/8.

(44) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 495/3.

(45) ينظر: محمد بن علي الصبان الشافعي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م: 89/3.

(46) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون: 423/9.

(47) ينظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون، دمشق، ط2، 1993م: 400/4، وابن جني، المحتسب: 223/2، وأبو حيان، ارتشاف الضرب: 583/2.

(48) ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر: 196/1.

(49) من الطويل. ينظر: امرؤ القيس، ديوانه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط3: 20، والخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال: 144/4، وابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، (خفف): 79/9، والزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، مطبعة حكومة الكويت، 1965م، (بعع): 344/20.

(50) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل: 267/1، 268.

(51) السابق: 85/2.

(52) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978م: 158.

(53) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن: 501/1.

(54) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 109/1.

(55) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل: 85/2، وناظر الجيش، تمهيد القواعد: 417/1.

(56) في (رسول) وجهان: أنه صفة بمعنى مرسل على فَعُول كالصَّبُور والشَّكُور. ومجيء فعول بمعنى مفعول قليل، وجاء منه: الرَّكُوب والحَلُوب. والثاني: أنه في الأصل مصدر، بمعنى الرسالة، ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون: 498/1، 1249.

(57) ينظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن: 9/1، والفراء، معاني القرآن: 167/3.

(58) من الطويل، ولم أقف على قائله، ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 111/1، وأبو حيان، التذييل والتكميل: 86/2، وأبو حيان، ارتشاف الضرب: 582/2، وناظر الجيش، تمهيد القواعد: 418/1.

(59) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل: 85/2.

(60) السابق: 85/2-87.

(61) ينظر: الدماميني، تعليق الفرائد: 295/1.

(62) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م: 235/1، وشرح التسهيل: 111/1، وأبو حيان، التذييل والتكميل: 87/2.

(63) من الطويل، وهو لسويد بن كراع. ينظر: الفراء، معاني القرآن: 78/3، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه: 105/3، وابن الصايغ، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1،2004م: 796/2، والدماميني، تعليق الفرائد: 297/1.

(64) من الوافر، ونسب لمضرس بن ربعي، وليزيد بن الطثرية، ينظر: ابن عصفور، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط1، 1972م: 166/2، والرضي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982م: 228/3، والشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين وآخرين، مطبوعات جامعة أم القرى، ط1،2007م: 384/9، وعبدالقادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997م: 17/11.

(65) كالمازني. ينظر: النحاس، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط2، 1985م: 122/3، ومكي، مشكل إعراب القرآن: 505/2. وينظر: 684/2. وفي الآية الكريمة أقوال، قال مكي: "هَذَا مُخَاطبَة للقرين، وإنما ثنى؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ التكرير بِمَعْنى: ألْق ألق. وَقيل: إنما أَتَى مثنى؛ لِأَن الْعَرَب تخاطب الْوَاحِد بِلَفْظ الِاثْنَيْنِ وبلفظ الْجَمَاعَة. وَقيل: إنما ثنى؛ لِأَن أقل أعوان من لَهُ حَال وَشرف اثْنَان وَأَكْثر؛ فَثنى على ذَلِك. وَقيل إنما هُوَ مُخَاطبَة للسائق والحافظ".

(66) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل: 89/2.

(67) السابق: 90/2.

(68) السابق: 90/2، 91.

(69) قال ابن جني في بيت امرئ القيس: "قفا نبك..." قفا: قيل: خاطب صاحبيه، وقيل: بل خاطب واحدا، وأخرج الكلام مخرج الخطاب مع اثنين؛ لأن العرب من عادتهم إجراء خطاب الاثنين على الواحد والجمع. ويجوز أن يكون المراد قف قف، فألحق الألف للدلالة على أن المراد تكرير

اللفظ.وقيل: أراد قِفَنْ بنون التأكيد، وقلبت النون ألفا في الوصل كما تقلب في الوقف، فحمل الوصل على الوقف".ينظر: ابن جني،المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، مصر، ط1، 1954م: 435/1.

(70) التذييل والتكميل: 91/2.

(71) ينظر: الأخفش، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1990م: 118/3. وينظر القول في: ابن مالك، شرح التسهيل: 66/1، والشاطبي، المقاصد الشافية: 171/1. ونقل ابن الصائغ عن الفراء أن المراد جنات، وأطلق الاثنين على الجمع لمناسبة الفاصلة، ثم قال: وهذا غير بعيد. ينظر: الإتقان في علوم القرآن: 342/3. وقد أنكر أبو جعفر النحاس قوله الأول، حيث قال: "قَالَ الْفَرَّاءُ قَدْ تَكُونُ جَنَّةً فَتُثَنَّى فِي الشِّعْرِ، وَهَذَا الْقَوْلُ مِنْ أَعْظَمِ الْغَلَطِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-، يَقُولُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ-: (جَنَّتانِ) وَيَصِفُهُمَا بِقَوْلِهِ: (فِيهِما) فَيَدَعُ الظَّاهِرَ وَيَقُولُ: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ جَنَّةً وَيَحْتَجُّ بِالشِّعْرِ".ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1964م: 177/17.

(72) من الرجز. والأول لخطام المجاشعي، والثاني نسب لآخر، أنشده الفارسي في تذكرته، البغدادي، خزانة الأدب: 550/7. ينظر الرجز في: الأخفش، معاني القرآن: 118/3، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه: 168/4، وشرح التسهيل 64/1، وناظر الجيش، تمهيد القواعد: 320/1، والبغدادي، خزانة الأدب: 7/ 548. و(المَهْمَه) على وزن (جَعْفَر): الصحراء المقفرة. والقذف: البعيد، والمرت: الأرض لا ماء فيها ولا نبات، والأم: القصد، والسمت: السير بالحدس.

(73) ينظر: الأخفش، معاني القرآن: 118/3. ونسب إليه ابن مالك قولا آخر وهو: أنه يريد مَهْمَه بعد مَهْمَه. ولم أقف عليه في كتب الفراء. ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 64/1.

(74) ينظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م: 262/1.

(75) الفراء، معاني القرآن: 306/1، 307.أشار السيرافي إلى قول الفراء في الآية الكريمة، ومعنى (اليمين) من كل واحد منهما. ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 363/4.

(76) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 387/2، 4/ 363.

(77) سيبويه،الكتاب: 48/2.

(78) ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت: 121، والنحاس، معاني القرآن: 31/2، وأبو عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية،القاهرة، ط2، 1964م: 73/5.

(79) السابق: 32/2.

(80) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 394/1، ومكي، الهداية إلى بلوغ النهاية: 1242/2، وابن العربي، أحكام القرآن، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2003م: 441/1.

(81) السابق: 441/1.

(82) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، 253/1، وأبو حيان، ارتشاف الضرب: 583/2، والسيوطي، همع الهوامع: 148/1. قال: "وألحق بالمثنى في الإعراب ألفاظ تشبهه، وليست بمثناة حقيقة؛ لفقد شرط التثنية".

(83) وجعل الزمخشري منه قوله تعالى: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ﴾ [البقرة:229]، أي: التطليق الشرعي تطليقة بعد تطليقة على التفريق دون الجمع والإرسال دفعة واحدة، ونحوها من التثاني التي يراد بها التكرير، نحو قولهم: لبيك، وسعديك، وحنانيك، وهذاذيك، ودواليك. ينظر: الزمخشري، الكشاف: 273/1. ورده أبو حيان بأنه مناقض لما قاله، ومخالف للحكم في الأمر نفسه، أما المناقضة فإن قول الزمخشري السابق ظاهر في التثنية الحقيقية؛ لأنه ليس من التثنية التي يراد بها التكرير، فإنها تدل على التكرير مراراً وليست محصورة بعدد. وأما المخالفة؛ فلأنه لا يراد أن الطلاق المشروع يقع ثلاث مرات فأكثر، بل مرتين فقط.... إلخ. ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 203/2.

(84) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط1، 1982م: 186/1، وابن مالك، شرح التسهيل: 63/1.

(85) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل: 226/1، 253/1، والشاطبي، المقاصد الشافية: 1/ 169.

(86) سبق تخريجه.

(87) نسبه ابن مالك إلى الفراء، ولم أقف على هذا القول في كتب الفراء.ينظر القول في: ابن مالك، شرح التسهيل: 63/1، وأبي حيان، التذييل والتكميل: 250/1، والسيوطي، همع الهوامع: 149/1.وأنشد الفراء هذا الرجز، ثم قال: يريد مَهْمَهًا... واحدًا. ينظر: الفراء، معاني القرآن: 118/3.

(88) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية: 170/1. ويمكن أن يكون (أخويكم)، و(البيعان) مثنيين حقيقة، وأما (وبين يديها البر منثور): فاليدان فيه كناية عن الأمام؛ إذ لا أيدي للأوز. ينظر:ناظر الجيش، تمهيد القواعد: 322/1، 323.

(89) الحديث في المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. للإمام مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت،(باب الصدق في البيع والبيان): 1164/3.

(90) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية: 170/1.

(91) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 65/2، وأبو حيان، التذييل والتكميل: 251/1. ويمكن أن يكون (أخويكم)، و(البيعان) مثنيين حقيقة، وأما (وبين يديها البر منثور): فاليدان فيه كناية عن الأمام؛ إذ لا أيدي للأوز. ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد: 322/1، 323.

قائمة المصادر والمراجع:

1- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978م.

2- ابن الأثير الجزري، البديع في علم العربية، تحقيق: فتحي أحمد، وصالح العايد، منشورات مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط 1، 1420هـ.

3- ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1405هـ/ 1985م.

4- ابن السيرافي، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي الريح، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1394هـ /1974م.

5- ابن الشجري، الأمالي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ/ 1991م.

6- ابن الصايغ، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1424هـ/ 2004م.

7- ابن العربي، أحكام القرآن، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1424هـ/2003م.

8- ابن جني، المحتسب في تبيين شواذ القراءات، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1415هـ/1994م.

9- ابن جني، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ/ 2000م.

10- ابن جني،المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، مصر، ط1، 1373هـ/ 1954م.

11- ابن خالويه، ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط2، 1399هـ/ 1979م.

12- ابن عصفور، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط1، 1392هـ/ 1972م.

13- ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، ط1، 1410هـ/ 1990م.

14- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط1، 1402هـ/ 1982م.

15- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ

16- أبو حيان، ارتشاف الضرب، تحقيق: محمد رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، 1418هـ/ 1998م.

17- أبو حيان، البحر المحيط، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، وشارك في التحقيق: زكريا عبد المجيد النوقي، وأحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ/ 1993م.

18- أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار كنوز إشبيليا، الرياض، د.ط، د. ت.

19- أبو حيان، تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1406هـ/ 1986م.

20- أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق:أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008م.

21- أبو عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ/ 1964م.

22- أبو عبيدة، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، 1381هـ

23- الأخفش، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ/ 1990م.

24- امرؤ القيس، ديوانه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، د.ت، ط3.

25- الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

26- الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد المفدى، ط1، 1403هـ

27- الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية- بيروت، د.ط، 1402هـ/ 1982م.

28- الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، مطبعة حكومة الكويت،د.ط، 1385هـ/ 1965م.

29- الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ/ 1988م.

30- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، د.ط، د.ت.

31- الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ.

32- السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د. ط، د.ت.

33- سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ/ 1983م.

34- السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ-1998م.

35- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

36- الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين وآخرين، مطبوعات جامعة أم القرى، ط1، 1428هـ/ 2007م.

37- الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1420هـ/ 2000م.

38- العباس بن مرداس السلمي، ديوانه، جمعه وحققه: يحي الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1412هـ/1991م.

39- عبد الحق بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ.

40- عبدالقادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ/ 1997م.

41- العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ«شرح الشواهد الكبرى»، تحقيق: علي محمد فاخر، أحمد محمد توفيق السوداني، عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 1431هـ/2010م.

42- الفارسي، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون، دمشق، ط2، 1413هـ/ 1993م.

43- الفارسي، الإيضاح العضدي. تحقيق: حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، القاهرة، ط2، 1408هـ/ 1988م.

44- الفراء، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ/ 1983م.

45- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ/1964م.

46- المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د. ط، د. ت.

47- محمد بن علي الصبان الشافعي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ/ 1997م.

48- مكي بن أبي طالب القيسي، الهداية إلى بلوغ النهاية، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، ط1، 1429هـ/ 2008م.

49- مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1405هـ.

50- النابغة الذبياني، ديوانه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، د.ت.

51- ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط1، 1428هـ/ 2007م.

52- النحاس، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط2، 1405هـ/ 1985م

53- الواحدي، التفسير البسيط، حققه مجموعة من الباحثين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ/ 1994م.